



أولاً: إدارة تنمية المشاريع

وتباشر الاختصاصات الرئيسية التالية:

- ت1- العمل على تعزيز التوجه العام للدولة نحو تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير المشاريع الحكومية العمرانية.
- ت2- برمجة مشاريع القطاع الخاص ضمن أولويات تكفل تحقيق الأهداف العامة للخطط الهيكلية والإنمائية وذلك بعد موافقة الإدارات والجهات المختصة.
- ت3- المساهمة في إعداد مواصفات التطوير لكل مشروع عمراني يطرح، بحيث يشتمل على الشروط والمتطلبات الفنية العامة والخاصة للمشروع بالتعاون مع الجهات المعنية.
- ت4- الإشراف على تسجيل وتصنيف وتأهيل الشركات والمؤسسات الخاصة الراغبة في المشاركة في المشاريع والمقترحات العمرانية المطروحة.
- ت5- إعداد ضوابط وأسس تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الخاصة بمشاريع القطاع الخاص والمقترحات الأخرى التي تقدم في هذا الشأن.
- ت6- تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية المقدمة من القطاع الخاص وذلك بعد موافقة إدارة التنظيم على الموقع.
- ت7- المشاركة في إعداد الشروط التعاقدية بين البلدية والقطاع الخاص بالتعاون مع الجهات المعنية.
- ت8- الإشراف والمتابعة على مراحل التصميم الأولية للمشاريع الخاصة المقترحة والتعاون مع الجهات المختصة في مرحلة إعداد المخططات التنفيذية.
- ت9- الإشراف على جميع مراحل التنفيذ والبناء للمشروع بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- ت10- الرقابة الدورية والمستمرة (بعد الانتهاء من التنفيذ) على الجهات المستثمرة، وذلك حتى نهاية المدة الزمنية للاستثمار بالتعاون مع الجهات المختصة في الدولة.
- ت11- دراسة وتقييم المشروعات والمقترحات العمرانية للقطاع الخاص واتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الشأن.

المهندس حسين الزهراني
وزير الأشغال ووزير الدولة
لشؤون البلدية



أولاً : قسم السكرتارية:

ويباشر الاختصاصات التالية:

- ت1- أعمال الصادر والوارد.
- ت2- أعمال الطباعة والتصوير والتجليد.
- ت3- أعمال الخدمات العامة.
- ت4- أعمال شئون الموظفين.
- ت5- أعمال الحفظ والأرشفة.
- ت6- كتابة وتوزيع التقارير والنشرات والتعاميم.

ثانياً : مراقبة التخطيط التنموي ويتبعها:

1- قسم التخطيط التنموي:

ويباشر الاختصاصات التالية:

- ت1- وضع خطط تنمية خمسية وأخرى متوسطة المدى لمشاريع القطاع الخاص بما يتوافق مع الخطط الهيكلية والإنمائية للدولة بعد موافقة الجهات والإدارات المختصة.
- ت2- التنسيق مع وزارات الخدمات ذات العلاقة في مراحل مبكرة بهدف برمجة توفير خدمات البنية التحتية للمشاريع المقترح طرحها للقطاع الخاص.

2- قسم الدراسات الفنية والاقتصادية:

ويباشر الاختصاصات التالية:

- ت1- المساهمة في إعداد مواصفات التطوير للمشاريع المقترح طرحها للقطاع الخاص وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية.
- ت2- دعوة وتسجيل وتصنيف وتأهيل الشركات والمؤسسات الخاصة الراغبة في المشاركة في المشاريع العمرانية المطروحة.
- ت3- تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية المقدمة من قبل شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

نوري حسين الزمراني
وزير الأشغال ووزير المولة
لشئون البلدية



ت4- المشاركة في إعداد الشروط التعاقدية بين البلدية والقطاع الخاص بالتعاون مع الجهات المعنية.

ت5- تصنيف المبادرات والمقترحات التطويرية المقدمة من قبل القطاع الخاص وتقييم جدواها الفنية والاقتصادية وذلك بعد أخذ الموافقة التنظيمية من إدارة التنظيم.

ثالثاً: مراقبة الإشراف والمتابعة، ويتبعها:

1- قسم الإشراف الفني:

ويباشر الاختصاصات التالية:

ت1- المشاركة في تقييم دراسات الجدوى المقدمة من القطاع الخاص.

ت2- الإشراف والمتابعة على مراحل التصميم الأولية للمبادرات والمشاريع الخاصة والتعاون مع الجهات المعنية فيما يتعلق بمرحلة إعداد المخططات التنفيذية.

2- قسم متابعة التنفيذ:

ويباشر الاختصاصات التالية:

ت1- المشاركة في تقييم دراسات الجدوى في كل ما يتعلق بتكاليف الإنشاء والمدة الزمنية اللازمة للتنفيذ الخ.

ت2- الإشراف على جميع مراحل التنفيذ والبناء من خلال تقارير الأداء المرفوعة من الجهات المختصة.

ت3- القيام بالرقابة المستمرة على مرافق المشروع بعد إنشائها للتأكد من التزام القطاع الخاص بالقيام بجميع أعمال الصيانة الدورية والنظافة العامة المطلوبة لتلك المرافق.

نور بن محمد العزازي
وزير الأشغال ووزير المولة
لشئون البلدية



3- قسم متابعة إدارة المرافق:

وبياشر الاختصاصات التالية:

- ت1- الرقابة المستمرة على المستثمر للتأكد من ضمان سير العمل على الصورة المطلوبة.
- ت2- المتابعة والإشراف على بنود عقود الاستثمار.
- ت3- النظر في الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين أو المستأجرين فيما يتعلق بالإدارة العامة للمرافق.
- ت4- إصدار تقارير شهرية تتضمن تقديم شامل للأداء العام لشركة القطاع الخاص التي تدير المشروع.



نور الدين حميدان
وزير الأشغال ووزير الدولة
لشئون البلدية